التنسيق المشترك بين الجانبين سيدعم تحركهما لصالح القضية الفلسطينية (**القبس**، الكويت، ١٩٨٥/٨/٤).

وفي اليوم التالي لاجتماع حسين ـ عرفات، استقبل العاهل الاردني جون وايتهيد، نائب وزير الخارجية الأميركي، الذي بدأ بالاردن جولة تشمل اربع دول في الشرق الاوسط. واذيع رسمياً أنه «عرضت في اجتماع الجانبين، الاردني والاميركي، تطورات الاوضاع في الشرق الاوسط وضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة تحت رعاية الامم المتحدة، يحضره جميع الاطراف المعنيين»(**الرأي**، عمان، ١٩٨٥/٨/٤).

وفي نفس اليوم، بحث زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن، مع المسؤول الاميركي مسألة اللقاء المحتمل بين وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، والطرف الاميركي (**بترا**، ١٩٨٥/٨/٤).

وقد رأت دمشق في جولة وايتهيد انها تعطي دفعاً للنظام الاردني من أجل بدء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل.

ولاحظت اوساط دبلوماسية عربية أن سوريا صعدت من حملتها على ملك المغرب والقمة الطارئة. وفي هذا السياق، اتهمت الحكومة السورية الملك المغربي «بأنه يسعى إلى تخريب الجامعة العربية، ومنع قيام تضامن عربي حقيقي». وقالت: «إن النظام المغربي يريد ربط امكانات الامة العربية بالعقل التكنولوجي الاسرائيلي لنشر الرفاه ولتسخير إمكانات هذه الامة لخدمة الاغراض الصهيونية التوسعية، وهذا يعني تخريب التضامن العربي، وأحد مقوماته وهو الجامعة العربية، وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية» (**تشرين**، ١٩٨٥/٨/٥).

ليبيا: موافقة مشروطة

وفي تطور مفاجئ، اعلنت ليبيا عن استعدادها للمشاركة في القمة الطارئة «إذا كانت مستعدة لمحاكمة النظامين الاردني والعراقي على الجرائم التي ارتكباها بإعادتهما العلاقات مع النظام المصري» (**رويتر وجانا**، ١٩٨٥/٨/٥).

وتعزز الاعتقاد لدى اوساط عربية رسمية بامكانية المشاركة الليبية في القمة بعد حضور وفد رمزي ليبي اعمال مؤتمر وزراء الخارجية العرب للتمهيد لاجتماعات القمة الطارئة. وبالفعل، شارك الوفد في الاجتماع الوزاري بتاريخ ١٩٨٥/٨/٥، في الدار البيضاء. واتفق الوزراء على صيغة مرنة بشأن جدول اعمال القمة ملخصها أن تقدم رئاسة المؤتمر تقريراً حول الاجتماع التمهيدي للقمة. وقد وصف وزير الخارجية السعودي نتائج الجلسة التمهيدية بأنها «كانت جيدة، وان اجتماع وزراء الخارجية كان تحضيرياً، والمهم الآن ان نعمل على حسم الخلافات». والواقع ان الخلاف الذي نشب بين الوفد الليبي والوفد العراقي أدى الى الحيلولة دون مناقشة البند الثاني المطروح على جدول اعمال القمة وهو القضية الفلسطينية. وامام الآراء المختلفة لم يجد وزراء الخارجية مخرجاً سوى الاتفاق على سماع وجهات نظر كل دولة حول مسألة «تنقية الاجواء العربية»، وبالتالي رفعها في تقرير شامل الى رئيس المؤتمر، الملك الحسن الثاني، ليرفعها، بدوره، الى القمة. وذكرت مصادر المؤتمر إنه سيصار، في الغالب، إلى تسوية الخلافات الطارئة في الساحة العربية في اطار نصوص ميثاق التضامن العربي الصادر عن مؤتمر القمة الذي عقد في الدار البيضاء العام ١٩٦٥. واشارت المصادر نفسها إلى ان البحث خلال القمة سيشمل مجموعة الاسس الخاصة بوضع صيغة نهائية لمشروع ضوابط العمل العربي المشترك، وعلى رأسها اعطاء الاولوية في اهتمامات اي تحرك لحل الخلافات السورية ـ الفلسطينية، والتمسك بقرارات القمم السابقة في ما يتعلق بمسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية (**الشرق الأوسط والوطن**، ١٩٨٥/٨/٦).

وقبل انعقاد القمة بفترة قصيرة، كانت الاتصالات مع سوريا ما تزال مستمرة من اجل اقناعها بالمشاركة. ولمحت اوساط سياسية سعودية الى ان المملكة «قلقة من قرار بعض الدول العربية مقاطعة القمة. وذكرت أن الملك